الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

الانتخابات والسلطة الشرعيّة

يعد انجاز الاستحقاق الانتخابي البلدي والاختياري في لبنان محطة بالغة الاهمية في سياق تثبيت الحياة الديموقراطية وتعزيز شرعية الدولة ومؤسساتها، خصوصا في ظل ظروف استثنائية تعصف بالبلاد على اكثر من صعيد، سواء على المستويين السياسي والاقتصادي، او في ظل التهديدات الامنية المتواصلة نتيجة استمرار التوترات الاقليمية، لا سيما في الجنوب اللبناني جراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي للتلال الخمس والخروقات شبه اليومية لاتفاق وقف الاعمال العدائية. فقد شكل اجراء هذه الانتخابات في موعدها، ومن دون حوادث امنية تذكر، دليلا واضحا على قدرة الدولة اللبنانية، بمؤسساتها الدستورية والعسكرية والامنية، على بسط سلطتها وممارسة دورها السيادي في تنظيم استحقاقات دستورية تؤسس للانتظام العام وتعيد الحياة الى المؤسسات المحلية التي تمثل صلة الوصل الاولى بين المواطنين والدولة.

اهمية هذا الانجاز لا تنبع فقط من اجراء الانتخابات في ذاتها، بل ايضا من رمزية التوقيت. اذ تزامن الاستحقاق مع الذكرى السنوية لعيد المقاومة والتحرير، وهو ما يضفي عليه بعدا وطنيا جامعا، ويؤكد من جديد ان الدولة هي المرجعية الاولى والاخيرة، وان لا بديل من مؤسساتها في حماية السيادة وتكريس الشرعية. فالتحرير من الاحتلال لا يكتمل الا بترسيخ سلطة الدولة وتفعيل اطرها الديموقراطية، ومن ضمنها المجالس البلدية والاختيارية التي تؤدي دورا محوريا في التنمية المحلية وتلبية الحاجات اليومية للمواطنين.

وقد شكل الاداء الهادئ والمنظم الذي رافق ايام الانتخابات دليلا ساطعا على نضوج الوعي الشعبي من جهة، وعلى الحرفية العالية التي تعاملت بها المؤسسات العسكرية والامنية من جهة اخرى. في هذا السياق، لا يمكن اغفال الدور الحيوي الذي لعبته المديرية العامة للامن العام، الى جانب الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي وامن الدولة، في توفير المناخ الآمن لإجراء الانتخابات في مختلف المناطق اللبنانية، على الرغم من الانقسامات السياسية والاحتقان الاجتماعي. فقد اثبتت هذه الاجهزة مرة جديدة انها صمام امان الوطن، وقادرة على العمل في تناغم تام لحماية الاستحقاقات الوطنية الكبرى، بعيدا من التجاذبات والمصالح الضيقة.

كما ان نجاح الانتخابات، في ظل غياب شبه تام لأي حوادث امنية، يعكس مدى التزام الدولة اللبنانية مسار الانتظام الديموقراطي رغم الظروف القاهرة، ويبعث برسائل طمأنة الى الداخل والخارج حول قدرة لبنان على اجتياز الاستحقاقات الدستورية من دون انزلاق الى الفوضى او الفلتان الامني. وهو ما يعزز من موقع الدولة امام المجتمع الدولي، ويفتح الباب مجددا للحديث عن اهمية اجراء بقية الاستحقاقات، وفي مقدمها الانتخابات النيابية التي ستجري في الشهر ذاته من العام المقبل، باعتبار أن هذه الانتخابات هي الضمان لعمل المؤسسات الدستورية كون مجلس النواب أم السلطات في لبنان.

ان انجاز هذا الاستحقاق الانتخابي المحلي ليس مجرد عملية تقنية، بل هو فعل سيادي بامتياز، يرسخ فكرة الدولة كإطار ناظم للحياة السياسية والادارية، ويقطع الطريق امام مشاريع الفوضى او التقسيم او اليأس من امكان الاصلاح. فالسلطة تبدأ من القاعدة، والمجالس البلدية هي الحاضنة الاساسية لتطلعات الناس، ومنبرهم الاول للمشاركة والتغيير. ونجاح هذه العملية هو تذكير بأن الشرعية تبنى عبر صندوق الاقتراع، لا عبر الشعارات او الفرض.

في المحصلة، لبنان الذي انجز استحقاقه الانتخابي في يوم يحمل رمزية التحرير والمقاومة، هو لبنان الذي يعلن مجددا تمسكه بالدولة، وبسلطة القانون، وبأجهزته الامنية والعسكرية، كمرجعية وحيدة لحفظ الامن وحماية الديموقراطية. وهي رسالة بالغة الاهمية في هذا الزمن المتأزم، تؤكد ان الشرعية لا تزال ممكنة، وان الدولة، رغم كل العواصف، لا تزال هي البنيان الذي لا يهتز.